المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

المسألة السورية:
التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي

حازم نهار | يونيو 2015

المسألة السورية: التطورات الميدانية وعودة الاهتمام السياسي

سلسلة: تحليل سياسات

حازم نهار | يونيو 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مدخل 2

أولًا: إنجازات المعارضة المسلحة وتأثيراتها 2

1. الواقع الميداني الجديد 2
2. تأثيرات الإنجازات الأخيرة وتداعياتها 5

ثانيًا: العوامل المساعدة على تحقيق إنجازات المعارضة المسلحة 6

1. عاصفة الحزم: بيئة إقليمية جديدة 6
2. العوامل المتعلقة بالمعارضة المسلحة 8
3. العوامل المتعلقة بالنظام السوري وداعميه 9

ثالثًا: مشاورات دي ميستورا في جنيف 12

رابعًا: قمة كامب ديفيد وتأثيراتها في الوضع السوري 14

1. سياسة أوباما في الشرق الأوسط والخليج 14
2. دول الخليج والدور المنتظر في سورية بعد قمة كامب ديفيد 15

خامسًا: آفاق ومسارات 17

1. توجهات الدول الكبرى والإقليمية في ضوء الواقع الراهن 17
2. 2. مؤتمرات المعارضة وتحركاتها 21

خاتمة 24

مدخل

كانت الأشهر الأربعة الماضية حافلةً بالمتغيرات الميدانية والسياسية في سوريّة، فقد حقّقت فصائل المعارضة العسكرية سلسلةً من المكاسب والإنجازات الميدانية في شمال البلاد وجنوبها، والتي جاءت في سياق البيئة الإقليمية الجديدة بعد عملية "عاصفة الحزم"؛ ما أدى إلى إطلاق سلسلةٍ من التحركات السياسية المتنوعة في موسكو والقاهرة وجنيف وغيرها، ودفع نحو إعادة القضية السوريّة إلى الواجهة في لقاءات المسؤولين العرب والأجانب واجتماعاتهم.

أولًا: إنجازات المعارضة المسلحة وتأثيراتها

1. الواقع الميداني الجديد

قبل نحو أربعة أشهر كانت هناك صورة للواقع السوري مغايرة تمامًا لصورته اليوم؛ فقد توقع المحلّلون استمرار النظام السوري، وتحوّل الحرب لتكون باتجاه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، لكنّ عجلة الحوادث دارت، وتغيّرت معها أوضاع النظام والمعارضة وموازين القوى. ومع ذلك، تعود العلامات الأولى لتراجع قوات النظام إلى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2014؛ ففي هذا اليوم، استولت جبهة النصرة وحركة أحرار الشام – وهما التنظيمان اللذان شكّلا جيش الفتح في ما بعد – على القاعدة العسكرية في وادي الضيف، إحدى النقاط الرئيسة للنظام في شمال البلاد.

وفي 28 آذار/ مارس 2015 أعلنت عدّة فصائل سوريّة تنسِّق مع بعضها باسم "جيش الفتح" عن طرد قوات النظام السوري من مدينة إدلب، وتبع ذلك في 25 نيسان/ أبريل إعلان تلك الفصائل عن إحكام قبضتها على مدينة جسر الشغور القريبة من مدينة إدلب، والواقعة على الخط الفاصل مع المناطق الساحلية، كما سيطر "جيش الفتح" على حاجز الفنار في محافظة إدلب، أكبر حواجز النظام في جبل الأربعين المطل على مدينة أريحا جنوب مدينة إدلب، وعلى قرية مصيبين، ومعسكر المسطومة، أكبر ثكنات النظام العسكرية في المحافظة، ثم سيطر على مستشفى جسر الشغور الذي كان يتحصن فيه أكثر من 250 ضابطًا وجنديًا من قوات النظام. وفي يوم 28 أيار/ مايو أطبق جيش الفتح سيطرته على مدينة أريحا، ولم يبق للنظام في محافظة إدلب سوى

بعض النقاط العسكريّة، مثل مطار أبو الضهور في الريف الشرقي المحاصر من جانب "جبهة النصرة"، والموضوع خارج الخدمة منذ أشهر، وبلدتي الفوعة وكفريا المواليتين اللتين تحولتا إلى ثكنتين عسكريتين، وهما محاصرتان من جميع الجهات من جانب فصائل المعارضة المسلحة.

ومن المرجح، في المدى المنظور، بعد سيطرة المعارضة على محافظة إدلب بأكملها أن تتوقف المعارك عند حدود الساحل، فيما تستمر المعارك ضدّ قوات النظام في سهل الغاب في الوسط السوري.

أما مدينة حلب، فيبدو أنها تتجهّز لمعارك جديدة، ولا سيّما أنّ عدوى التجربة الناجحة لـ "جيش الفتح" قد انتقلت للفصائل العاملة هناك؛ إذ أُعلن عن تأسيس غرفة عمليات جديدة في محاولةٍ لتكرار تجربة إدلب عندما تسنح الأوضاع الإقليمية (مثل انتظار ما ستسفر عنه انعكاسات الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة). لكنّ معركة حلب ستكون أكثر صعوبة بحكم اتساع المدينة والثقل السكاني الموجود فيها، إضافة إلى إمكان دخول تنظيم "داعش" على خط المعارك العسكرية، الأمر الذي قد يرغم قوات المعارضة المسلحة على القتال على جبهتين؛ جبهة "داعش" وجبهة قوات النظام.

ولم تكن الجبهة الجنوبية أقل سخونة من الجبهة الشمالية؛ فقد خسر النظام هضبة الجولان في وقت سابق، وفي أواخر شباط/ فبراير – أوائل آذار/ مارس، أرسلت إيران قواتٍ إلى جنوب سورية لاستعادة المناطق الواقعة بيد فصائل المعارضة في درعا، ولكنّ قادتها العسكريين اضطروا للتخلّي عن هذا المشروع الذي انتهى بخسائر كبيرة لحزب الله وبما سُمي بـ "مجزرة الأفغان" الذين وُضعوا في الخط الأمامي للهجوم[1]، كما أفشلت فصائل المعارضة المسلحة حول مدينة درعا في 20 نيسان / أبريل هجومًا واسعًا لقوات النظام وحلفائه في حزب الله والحرس الثوري الإيراني، وفي 23 آذار/ مارس سيطرت على بصرى الشام، ثم معبر نصيبين، ليبدأ النظام مؤخرًا إخلاء المنشآت الحكومية في درعا.

وفي 9 حزيران / يونيو سيطرت فصائل المعارضة المسلحة، بعد إطلاقها لمعركة "القصاص"، على "اللواء 52" الذي يُعد خط الدفاع الأول عن القطعات العسكرية في مدينة إزرع الموجودة على الطريق الواصل بين درعا ودمشق، ويبعد

[1] عبد الوهاب بدرخان، "هل تخلت أميركا عن الأسد... وهل أوقفت إيران الحرب من أجله؟"، جريدة **الحياة**، 7 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://bit.ly/1EZhcen

عن مطار الثعلة العسكري نحو خمسة كيلومترات في الاتجاه الشمالي الغربي، وهو ثاني أكبر لواء في الجيش النظامي من حيث مساحته التي تصل إلى مئات الهكتارات، ولذا فهو من أهم القطع العسكرية في المنطقة الجنوبية.

وسيطر تنظيم "داعش" على مدينة تدمر الأثرية من جهة ريف حمص الشرقي في 21 أيار/ مايو، مستغلًا انهيار معنويات الجيش النظامي وتراجعه في مناطق عديدة من سورية، ما أدى إلى قطع خطوط إمداد قوات النظام عن محافظة دير الزور، ومحاصرة ريفي حمص وحماة من جهة الشرق والشمال الشرقي. وبعد ذلك مباشرة، سَقط آخر معبَر سوري مع العراق في أيدي "داعش" (التنف–الوليد)، ليفقد النظام القدرة على استيراد وتصدير البضائع الأساسية عبر الحدود، وليصبح ميناءا طرطوس واللاذقية المنفذين الوحيدين تحت سيطرة النظام لاستقبال حاجاته الأساسية، إضافة إلى المعابر مع لبنان.

ويخوض النظام أيضًا معارك شديدة في مدينتي حمص وحماة، وفي الأحياء الشمالية والشرقية لدمشق، إذ لا تزال غوطتا دمشق تشكلان طوقًا حولها على الرغم من الحصار والتجويع وإلقاء البراميل المتفجّرة والقصف المتواصل. أما في القلمون، فقد أعلن زعيم حزب الله، حسن نصر الله، عن معركة جديدة بهدف استعادة السيطرة على سلسلة الجبال الإستراتيجية على الحدود السورية – اللبنانية، وبحسب ما قاله صبحي الطفيلي، الأمين العام السابق لحزب الله اللبناني: "إنّ إصرار الحزب على خوض معارك القلمون سببه خوف قيادة الحزب من انهيار نظام بشار الأسد في دمشق، فأرادت بالتالي أن تحصّن مواقعها في القلمون لقربه من قرى البقاع الشيعية"[2]. لكنّ "جيش الفتح في القلمون" – الذي يضم كلًا من "جبهة النصرة"، و"تجمع واعتصموا" (المؤلف من لواء الغرباء، ولواء نسور دمشق، وكتائب السيف العمري، وكتيبة رجال القلمون) وجيش القلمون (المؤلف من مجموعات الجيش الحر في المنطقة)، إضافة إلى حركة "أحرار الشام" الإسلامية – قام بصدّ الهجوم، وإلحاق خسائر كبيرة بقوات الحزب. ومع ذلك، يتوقع أن تشتد المعارك في جبهة القلمون خلال الفترة المقبلة في ظل إصرار حزب الله على السيطرة على جباله وتلاله.

على العموم، أصبحت الخريطة السورية موزّعة تقريبًا كالآتي: 50 في المئة من الأراضي يسيطر عليها "داعش" أو ساقطة عسكريًا في يده، وهي المناطق الداخلية الشمالية والشرقية، و20 في المئة تقع تحت سيطرة

[2] "الطفيلي: الحزب يخشى انهيار الأسد.. وحماية القرى الشيعية بالانسحاب من سوريا"، جريدة **زمان الوصل** الإلكترونية، 12 أيار/ مايو 2015، على الرابط: https://zamanalwsl.net/news/60660.html

الفصائل السورية المعارضة والأكراد "قوات الحماية الكردية"، في الشمال والجنوب، فيما لا تزال 30 في المئة تحت سيطرة النظام، من حدود تركيا عند الساحل وصولًا إلى طرطوس، وامتدادًا إلى أجزاء من محافظات حلب وحماه وحمص حتى دمشق[3].

2. تأثيرات الإنجازات الأخيرة وتداعياتها

شكّلت المكاسب الأخيرة للمعارضة السورية المسلحة جرس خطر حقيقي لموالي النظام السوري في ريف حماة والساحل، وربما تجبر بعضهم على فتح قنوات اتصال مع المعارضة في وقت لاحق؛ فهي المرة الأولى التي يصل فيها النظام السوري وموالوه إلى لحظة يعرفون ويوقنون فيها عدم قدرتهم على إنجاز نصر عسكري ساحق ضد المعارضة المسلحة.

لقد دفع التغير الميداني لمصلحة المعارضة المسلحة نحو مجموعة من التحركات والمبادرات السياسية، بعد جمود استمر أكثر من عام[4]:

أ. إجبار المجتمع الدولي على العودة إلى مسار جنيف، والتراجع عن البدائل المطروحة؛ مسار موسكو، ومسار ستيفان دي ميستورا لتجميد القتال في حلب أو في بعض أحيائها. فقد كانت المشاورات والاتصالات بين العواصم الدولية وأطراف المعارضة السورية حتى ما قبل "عاصفة الحزم" وإنجازات المعارضة المسلحة، تدور في فلك المقترحات الروسية – الإيرانية التي تتضمن بقاء بشار الأسد في السلطة حتى نهاية فترته الرئاسية، أو في إطار المقترحات المصرية التي تنادي بفترة انتقالية مدتها سنتان ويشارك فيها الأسد.

ب. إعادة الاعتبار نسبيًا لدور الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بعد أن تم نسيانه ووضعه على الرف بعد فشل مؤتمر جنيف في شباط/ فبراير 2014، ودعوة رئيسه، خالد الخوجة، لإلقاء كلمة أمام مجلس الأمن في 29 نيسان/ أبريل 2015، واستقباله في واشنطن في أوائل أيار/ مايو، وإجراء محادثات

---

[3] طوني عيسى، "الأسد باشر تنفيذ الخطة ب: المقايضة الكبرى بدأت"، جريدة **الجمهورية** اللبنانية، 25 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://www.aljoumhouria.com/news/index/234457

[4] "السلطة الرابعة: بدء الترتيبات لمرحلة ما بعد الأسد.. كونغرس سوري وجيش حر كبير وضمانات للأقليات"، موقع السلطة الرابعة، 15 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://alsulta-alrabi3a.com/2015/05/2858.html

مع وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، الذي أكّد عدم اعتراف الولايات المتحدة بأي دور للأسد في المرحلة الانتقالية.

ج. انطلاق حراك جدي لردم الهوة بين المعارضة السياسية ممثلة بالائتلاف الوطني والفصائل العسكرية، والسعي لتقريب وجهات النظر بين الجهتين، وفي هذا السياق يأتي اللقاء المشترك بينهما الذي عُقد في مدينة غازي عنتاب في 25 نيسان/ أبريل الماضي، بهدف الوصول إلى تفاهمات واضحة في ما يتعلق بأي تسوية مطروحة أو حوار مع الجهات الإقليمية والدولية.

ثانيًا: العوامل المساعدة على تحقيق إنجازات المعارضة المسلحة

لا شكّ أنّ التطورات الأخيرة في الواقع الميداني مهمة من منظور إحداث شيء من التوازن العسكري الذي يمكن أن يدفع باتجاه التفكير في حلول سياسية جدية، خصوصًا بعد جمود نسبي استمر لمدة عام كامل كانت فيه للنظام والجهات التي تدعمه (إيران وحزب الله وروسيا) اليد العليا. ويمكن ردّ هذه الإنجازات لعوامل عديدة، بعضها يتعلق بالبيئة الإقليمية الجديدة، وبعضها يتعلق بالمعارضة المسلحة وداعميها، وبعضها الآخر بالنظام السوري وحلفائه.

1. عاصفة الحزم: بيئة إقليمية جديدة

بعد استلام الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني / يناير 2015، بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز، قام بتغييرات واسعة في النخبة الحاكمة، ما أدى إلى تغيّر في المقاربات السياسية السعودية لمجمل الملفات الإقليمية. فقد اتخذ موقفًا متشددًا من محاولات إيران التوسع في الشرق الأوسط، معلنًا انتهاء سياسة الخطوات الحذرة التي انتهجها سلفه الراحل الملك عبد الله نحو إيران، الأمر الذي اقتضى طي الخلافات السابقة مع قطر وتركيا، ومراجعة التقويم السعودي لحركة الإخوان المسلمين بوصفهم الخطر الأول على أمن المملكة، ليتصدر بدلًا منه الخطر الإيراني في المنطقة. ومع انطلاق "عاصفة الحزم"، أحدث الملك سلمان نقلة نوعية في سياسة المملكة، من السياسة التقليدية الانكفائية إلى سياسةٍ مبادرة

ونشطة في مواجهة الدور الإيراني، لتقف السعودية على رأس تحالف عربي – إقليمي اتّخذ قرارًا بخوض المعارك مباشرة على الأرض، لوقف تمدد إيران في المنطقة[5].

لعل السبب الرئيس لإطلاق "عاصفة الحزم" هو الإحباط الخليجي العام من سياسة أوباما المتردّدة والمتذبذبة، والغضب من التقارب الأميركي – الإيراني، وهو ما ظهر في "التنسيق الموضوعي" بين واشنطن وطهران في العراق، والأهم اقتراب توقيع الاتفاق النووي مع إيران بشكل نهائي، بما يعينها على المزيد من التوسع بحكم الإفراج عن عشرات المليارات من الأموال الإيرانية المجمّدة بفعل العقوبات.

وبحكم شمولية المعركة مع إيران، كان هناك سعي خليجي واضح لربط الديناميات الجديدة التي أطلقتها "عاصفة الحزم" في اليمن بتغييرات ميدانية في سورية بالذات، بسبب تماثل الأوضاع بين البلدين من حيث تعرضهما للهيمنة الإيرانية، الأمر الذي حفّز "المعارضة المسلحة" في سورية على المبادرة والهجوم، فشنت سلسلة هجمات على مواقع الجيش النظامي والميليشيات الموالية، خلال نيسان/ أبريل، بالتزامن مع المعارك التي شنتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن ضد قوات الحوثي وعلي عبد الله صالح.

لقد تمكن الملك سلمان من إنهاء الخلافات مع تركيا وقطر التي ظهرت في عهد الملك عبد الله، والتي أدت إلى إنهاك المعارضة السورية وتشرذمها، استنادًا إلى أنّ استعادة سورية من دائرة الهيمنة الإيرانية تتطلب دعم المعارضة لتعديل موازين القوى على الأرض أمام النظام السوري وفي سبيل ذلك كان لا بدّ من التنسيق بين السعودية وقطر وتركيا. وهنا عملت هذه الدول على التنسيق بين أهم الفصائل المقاتلة، وعلى إنشاء غرف عمليات عسكرية موحّدة، من أجل بناء جيش موحد "جيش الفتح"، يستطيع إنزال الهزيمة بقوات النظام في مواقع محدّدة، كما قدّمت شحنات أسلحة جديدة، لكن بكميّات محدودة. وقد جرى ذلك على الرغم من التحفظات المعروفة لواشنطن على بعض تلك الفصائل، مثل جبهة النصرة. اضطرّت واشنطن للتخلّي عن سلبيّتها إزاء سورية بعدما لمست تصميمًا وإصرارًا من جانب السعودية وتركيا وقطر على إحداث تغيير في ميزان القوى لمصلحة المعارضة، استنادًا إلى اقتناعها بأنّ الشراكة مع أميركا في الحرب على الإرهاب غير ممكنة من دون

[5] بكر صدقي، "تركيا والتطورات الميدانية في شمال سوريا"، جريدة **القدس العربي**، 13 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=341024

التصدّي لضلوع النظامين الإيراني والسوري في هذا الإرهاب، وكذلك اقتناعها بأنّ الحلّ السياسي يستلزم فعلًا تغيير "المعادلة الميدانية"، والضغط على النظام لإجباره على "مراجعة حساباته"، خصوصًا بعد إفشال النظام السوري لمؤتمر جنيف في شباط / فبراير 2014، ولقاء منتدى موسكو التشاوري في نيسان/ أبريل 2015.

ظهر هذا التغير النسبي في سياسة الرئيس الأميركي؛ فقد قال في 6 نيسان/ أبريل 2015: "هناك رغبة كبيرة في أن تفعل الولايات المتحدة شيئًا في سورية. لكنّ السؤال: لماذا لا يكون لدينا عرب يقاتلون ضد الانتهاكات الإنسانية المرعبة هناك؟ أو يقاتلون ضدّ ما يفعله الأسد؟"[6]. وقد التقط الخليجيون هذه الإشارة، على الرغم من معرفتهم، وكذلك الدوائر الأميركية المقربة من أوباما، أنّ مَن "منعهم" في وقت سابق هو أوباما نفسه، لكن حديث أوباما جاء في سياق اكتشافه لوجود إرادة خليجية جادة لفعل شيء في سورية.

ولذلك، كان هناك تصميم خليجي على أن تكون سورية على قائمة مفاوضات كامب ديفيد مع الرئيس الأميركي، استنادًا إلى الإقرار بأنّ الحلّ السياسي المطلوب لا بدّ أن يبدأ بخيار عسكري يجبر النظام السوري على تغيير سلوكه في التفاوض. إنّ قراءة ما بين سطور القمة الخليجية التشاورية في الرياض، توضح وجود توجه حازم نحو إجراءات حاسمة في سورية، تمثّل سياسيًا بالدعوة إلى مؤتمر للمعارضة السورية في الرياض لبحث مرحلة ما بعد الأسد، وعسكريًا بتكثيف الدعم المالي والتسليحي لها.

2. العوامل المتعلقة بالمعارضة المسلحة

بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالمعارضة المسلحة، يمكن القول إنّ أهمية الدعم العسكري المقدّم للمعارضة لا تطغى على حقيقة مفادها أنّ المعارضة تمكّنت من التوصل خلال أشهر من الجهد المكثف إلى إطار أو كيان "تنسيقي" أثبت فاعليته العالية من خلال "غرفة العمليات المشتركة" التي قادت العمليات المسلحة الكبرى باحترافية. فقد توصلت المعارضة المسلحة، بعد تحرير معسكر وادي الضيف في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2014، والذي فشلت في تحريره لأكثر من ستّ مرات في السنوات السابقة، إلى أنّ العمل الموحد وتنسيق الجهد من الممكن أن يحققا نتائج كبرى على الأرض من دون الحاجة إلى تدخل دولي. ومنذ ذلك الحين بدأ العمل

[6] خالد الدخيل، "المشكلة في واشنطن وليس طهران"، **الحياة**، 10 أيار/ مايو 2015.

على تنسيق الجهد العسكري بين تلك الفصائل، وأسفر التنسيق عن التوجه نحو توحيد جهود أهم الفصائل العسكرية وصولًا إلى الاندماج في جيوش كبيرة نسبيًا، تنسق في ما بينها للقتال بشكل موحد على الجبهات كافة، مثل "جيش الفتح" و"جيش الإسلام"؛ وهو ما يصب في اتجاه الحد من الفوضى، وإدارة المعارك مع قوات النظام وقوات حلفائه بشكل منظم.

وهناك دور مهم أيضًا لتراكم الخبرات وتراكم الإنجاز لدى الفصائل المسلحة السورية، إضافة إلى الدعم الإقليمي المحدود بالسلاح، واستيلاء جبهة النصرة على كميات كبيرة من صواريخ "تاو" الأميركية المضادة للدروع من مخازن حركة "حزم" التي كانت تحظى بدعم خاص من الجانب الأميركي، وكان لهذه الصواريخ دورٌ مهم في ضرب المنظومة العسكرية للنظام في إدلب وجسر الشغور[7].

3. العوامل المتعلقة بالنظام السوري وداعميه

أما العوامل المتعلقة بالنظام السوري وداعميه، فيمكن ردّها بشكل أساسي إلى النزف الكبير الذي تعرض له جيش النظام طوال السنوات الأربع الماضية، وانتشار قواته على مساحات كبيرة من الأرض السورية، لينتقل الأمر من جيش تعداده نحو 315 ألف جندي عامل في آذار/ مارس 2011، وفقاً لمعهد دراسات الحرب، إلى جيش تعداده اليوم نحو 150 ألف جندي، بسبب الخسائر البشرية الفادحة والانشقاقات والهروب من الجندية، فضلًا عن الإحباط الذي بات يسيطر على معنويات الجنود بعد أربع سنوات من القتال من دون وجود آفاق لنهايته[8].

أصبح هناك صعوبة كبيرة لدى النظام السوري في تجنيد القوى البشرية لاستخدامها في ساحات القتال، وهو يعمل على ذلك من خلال الدفع لتجنيد العديد من جنود الاحتياط ومتطوعين جدد، لكن الاستجابة لدعوات التجنيد تلك أصبحت محدودة بشكل كبير، كما يعمل على ملاحقة الفارين من الجيش الذين تتزايد أعدادهم بشكل مضطرد ولافت. لكنّ هذه الإجراءات أصبحت تجلب النفور والتذمر بين صفوف السوريين، بمن فيهم

---

[7] أمجد الحسن، "هكذا انتصرت المعارضة السورية المسلحة في إدلب وجسر الشغور"، جريدة **العربي الجديد**، 13 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://bit.ly/1GRyE5z

[8] "معهد دراسة الحرب: الجيش السوري في تقلص والأسد يخسر قواته"، موقع 24، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2014، على الرابط: http://bit.ly/1QJYUVX

الذين لا يزالون يناصرون نظامه؛ ففي مدينة السويداء مثلًا، باتت مداهمات قوات الأسد لبيوتهم تثير الغضب والحنق في صفوف الأهالي، وترتب على ذلك العديد من الاحتجاجات والتظاهرات. لذلك اضطر النظام إلى الاستعانة بشكلٍ كبيرٍ بقوات ميليشياوية غير سورية، لبنانية وعراقية[9]، ثم ذهب في اتجاه الاستعانة بمجموعات أفغانية؛ إذ ذكرت بعض المصادر أنّ الحرب التي تجري في شمال سورية، في مدينة حلب، وكذلك في المناطق القريبة من حماه ودمشق، وجنوبًا في درعا، أضحت تكتسي ملامح أفغانية، وبشكل أكثر دقة، أضحت ذات ملامح آسيوية بارزة، أما السبب وراء ذلك فهو كون أغلبية الأفغان، الذين يتم إرسالهم إلى المعركة، يتحدّرون من طائفة "هزارة"؛ وهي الأقلية الشيعية التي تشكل أفقر فئة في المجتمع الأفغاني، الفقير أصلًا[10].

يُضاف إلى ما سبق ظهور بعض الخلخلة في بنية النظام؛ إذ تمّ إبعاد عدد من أقارب الرئيس من مناصبهم، كما تم إبعاد اثنين من أهم قادة أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام، اللواء رفيق شحادة (الاستخبارات العسكرية)، واللواء رستم غزالة (الأمن السياسي)، ثم أعلن عن وفاة الأخير، إضافة إلى تواتر الأنباء عن اغتيال ضباط من الجيش أو الأمن في مناطق عدة في دمشق من دون معرفة الأسباب.

وهناك الضائقة الاقتصادية التي أخذ النظام يعانيها في العامين الأخيرين، وتوشك أن تصل به إلى حدّ الإفلاس، الأمر الذي دفعه إلى توقيع "صكوك رهن" لإيران، يرهن فيها مباني الدولة وعقاراتها لها مقابل المساعدات المادية والأسلحة التي تقدمها له[11].

وعلى مستوى حلفاء النظام السوري، فإنّ إيران قد دفعها طموحها الإمبراطوري إلى التورط في معارك كثيرة في مختلف مناطق الشرق الأوسط؛ إذ تقاتل في مناطق مختلفة من العراق، وتدعم الحوثيين في اليمن، وغرقت شيئًا فشيئًا في المستنقع السوري، فضلًا عن دعمها لحزب الله. ويأتي ذلك كله في ظل ضعف قدراتها الاقتصادية بسبب العقوبات التي فرضها الغرب عليها ردًا على مشروعها النووي. ومع اشتداد المعركة في العراق ضد تنظيم

---

[9] المرجع نفسه.

[10] "دير شبيغل: الأسد يجلب المرتزقة من أفغانستان لأجل البقاء"، جريدة **العربي الجديد**، 11 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://bit.ly/1crRZ0Z

[11] محمد مشموشي، "المشهد السوري الحالي: نهاية النظام؟"، **الحياة**، 3 أيار/ مايو 2015.

"داعش"، خصوصًا في تكريت، اضطر الإيرانيون إلى إعادة المليشيات العراقية الشيعية من سورية لخوض الحرب في العراق ضدّه.

يبدو أنّ الإيرانيين الذين ما زالوا متمسكين بالنظام السوري، لم يكونوا يتوقعون يومًا أن يُجبروا على مواجهة مثل هذه الهزائم أمام فصائل المعارضة المقاتلة، وكان واضحًا أنّ طهران معنية، تمامًا مثل النظام السوري، بتحقيق نصر عسكري حاسم ونهائي. لذلك لم تكن قلقة إزاء المعارضة المسلحة أو تبدل أحوال العرب في المنطقة، وصبّت جهدها من أجل إعادة تأهيل النظام وإعادة تسويقه في إطار المشاركة في الحرب على تنظيم "داعش"، لكنها فشلت في كل ذلك. لذلك ستعمل إيران خلال الفترة المقبلة على الموازنة بين الاستمرار في دعم النظام عسكريًا والبحث عن مخارج سياسية مقبولة بالنسبة لها، خصوصًا بعد توقيع الاتفاق النهائي بخصوص ملفها النووي.

أما بالنسبة إلى حزب الله، فعلى الرغم من الدور المؤثر الذي قام به لمصلحة النظام السوري طوال العامين الماضيين في بعض المناطق، فإنه في المآل لا يمكن لعدة آلاف من مقاتليه، المدربين والمتحمسين، تغيير الوضع في سورية بعد انتشار المعارك إلى أرجائها كافة.

ولم تعد روسيا قادرة أيضًا على فعل الكثير لتغيير الواقع الميداني، والدعم الذي تقدمه غير كافٍ لترجيح كفة الميزان لمصلحة قوات النظام بعد أربع سنوات من القتال. لقد باتت قدرتها الاقتصادية على دعم نظام الأسد ضعيفة بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والعقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على بوتين بعد التغيّرات في أوكرانيا. يُضاف إلى ذلك التوتر الضمني بين موسكو والنظام السوري لعدة أسباب: عدم تعاطي النظام السوري بإيجابية مع جلستي "منتدى موسكو"، وتجاهله لرسالة الرئيس فلاديمير بوتين، التي حملها نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، وتضمّنت مقترحات بـ "إجراءات بناء الثقة"، مثل إطلاق معتقلين، وإدخال مساعدات إنسانية، والبدء بحوار سياسي لتأليف حكومة وحدة وطنية[12].

[12] إبراهيم حميدي، "أصدقاء المعارضة السورية قلقون من انتصاراتها ونكسات النظام"، جريدة **الحياة**، 23 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://bit.ly/1G6dzAp

ثالثًا: مشاورات دي ميستورا في جنيف

لعل أهم ما يميّز أداء المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في سورية هو التجريب، فقد تقدم في أوقات سابقة بمبادرات جزئية، مع أنّ الوضع السوري المعقّد يحتاج إلى تصورات شاملة، وكان من الطبيعي تبعًا لذلك أن تفشل. فمبادرته التي أطلقها لـ "تجميد القتال" في مدينة حلب أو في بعض أحيائها، لم تحظَ بقبول أغلبية قوى المعارضة، السياسية والعسكرية، لأنها رأت فيها محاولةً لتكريس وضع قائم وتقسيمًا للمدينة إلى إمارات أو مناطق نفوذ بين قوات النظام وفصائل المعارضة، وهو ما يمكن أن يشكل محاولة لتسويق عملية تقسيم سورية.

وطوال عمله، لم ينتقد دي ميستورا النظام السوري لاستخدامه البراميل والطيران الحربي لقصف المدنيين، ولم يسع لدفع القوى الدولية والأمم المتحدة للقيام بأي دور لإنهاء الكارثة السورية، كما لم يطالب بخروج المقاتلين الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب النظام، وكان يركز فحسب على ضرورة إشراك إيران في أي حلّ سياسي.

وبعد ذلك، أعلن دي ميستورا عن إجراء مشاورات في جنيف مع جميع القوى والجهات الفاعلة في الوضع السوري، تبدأ في الرابع من أيار/ مايو 2015 ولمدة شهر ونصف تقريبًا. لذلك، أرسل دعوات إلى عددٍ كبيرٍ من المعارضين السوريين يتجاوز عددهم الـ 300 شخصية للتشاور معهم، والاجتماع بهم كل على حدة، والاستماع إلى تصوّراتهم للحلّ السياسي، وآرائهم بـ "داعش" و"النصرة"، ومستقبل رئيس النظام السوري، والدور الإيراني المستقبلي في سورية، وغيرها من القضايا. لم يقدّم دي ميستورا أي معلومات عن الشخصيات التي سيدعوها، ولم يوضح المعايير التي استند إليها في دعوتها، إلّا أنه استبعد دعوة شخصيات من المجموعات المتطرفة، كجبهة النصرة وتنظيم "داعش". كما دعا دي ميستورا شخصيات من النظام السوري وممثلي جميع الدول الإقليمية والكبرى، بما فيها إيران، مع العلم أنّ مستوى تمثيل الدول سيكون ضعيفًا؛ إذ سيمثل النظام السوري مندوبه في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وسيمثل إيران وأميركا وروسيا وفرنسا والصين والسعودية وتركيا وبريطانيا مندوبوها أو سفراؤها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

ويطمح دي ميستورا من خلال مشاوراته في جنيف مع الجهات السورية المختلفة إلى تحقيق إنجاز، حتى لو كان محدودًا، وكشف أنه "ليس هناك بيان متفق عليه، وما نعمل عليه هو التوصل لحلّ يحقق السلام لسورية،

والمشاورات ليست مباحثات سلام"[13]. وسيكتب دي ميستورا بعد هذه الاجتماعات في تموز/ يوليو تقريرًا للأمم المتحدة يتضمن النتائج التي توصل إليها، ويقول فيه ماذا يريد الشعب السوري، ومدى إمكانية عقد مؤتمر جنيف 3. وتقوم المبادرة على اختيار المدعوين والاجتماع بهم بشكل منفرد وسري، وسيكون دورهم الإجابة عن أسئلته، بطريقة أشبه ما تكون بإجراء استطلاع أو سبر للرأي العام السوري لمصلحة مجلس الأمن.

وتشير هذه الطريقة إلى أحد احتمالين، إما أنّ دي ميستورا يواصل التجريب بالملف السوري، أو أنه يحمل أهدافًا بعيدة يريد تمريرها من دون إشعار المعارضة؛ أي إلغاء احتكار الائتلاف الوطني السوري لتمثيل قوى الثورة والمعارضة السورية، وتوسيع ساحة المعارضة لتضم أيضًا قوى من داخل النظام السوري أو قريبة منه، بما يعني في المآل تجميع "معارضة" تقبل الحلّ في ظل استمرار وجود الأسد. وعلى الرغم من هذه السياقات، ربما تدفع البيئة الإقليمية المتغيرة، والمكاسب الميدانية للمعارضة، دي ميستورا في اتجاه بلورة حل سياسي من دون الأسد، خصوصًا في حال حصول توافق أميركي روسي قبل منتصف تموز/ يوليو 2015، وهو موعد تقديم تقريره إلى مجلس الأمن.

وقد قرّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عدم المشاركة في مشاورات دي مستورا، وأرسل رسالتين إليه وإلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ليشرح موقفه[14]، كما قرر دعوة دي مستورا لمتابعة التشاور في إسطنبول خلال حزيران/ يونيو 2015؛ إذ استاء الائتلاف من الطريقة التي قامت على أساسها المشاورات، ومن دعوة دي مستورا لـ 40 جهة سورية معارضة أخرى، بما يخالف بيان جنيف، والاعتراف الذي حصل عليه الائتلاف من 114 دولة، باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور عنه. كما أراد الائتلاف بهذا القرار التزام قرار الفصائل العسكرية التي امتنعت عن الذهاب إلى المشاورات، خصوصًا بعد الاتفاق معها على خمس نقاط أساسية خلال اللقاء الذي جمع الائتلاف والفصائل في 25 نيسان/ أبريل الماضي. أما الفصائل العسكرية، فقد أعلنت رفضها في رسالة موقعة من 30 مجموعة معارضة مسلحة إلى دي ميستورا، واتهمته بالتخلي عن الحياد، والاستمرار في العمل مع النظام على الرغم من فقدانه الشرعية، وأنّ دعوته لم تشر بوضوح

---

[13] غيث الأحمد، "جنيف 3 تنطلق رسميًا بلا سقف زمني"، جريدة **العربي الجديد**، 6 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://bit.ly/1IeS2cI

[14] علي سميسم، "الائتلاف السوري يرفض المشاركة في مشاورات جنيف"، جريدة **العربي الجديد**، 11 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://bit.ly/1IhM5Z7

إلى رحيل الأسد ونظامه، كما رفضت دعوته لإيران للمشاركة في عملية التشاور، باعتبارها دولة تحتل سورية، لكنها أكدت أيضًا في الرسالة على وقوفها مع أي جهد دولي حقيقي يتضمن حلًا واضحًا[15].

رابعًا: قمة كامب ديفيد وتأثيراتها في الوضع السوري

1. سياسة أوباما في الشرق الأوسط والخليج

كانت السياسة الأميركية في عهد أوباما مشوبة بالكثير من التردّد، واعتمدت عمومًا أسلوب "القيادة من الخلف"، وقد شرح أوباما ذلك في مقابلة صحفية بقوله "سنقوم بالتواصل مع الآخرين، ونحتفظ في الوقت نفسه بكل قدراتنا"[16]. وتنطلق مقاربة أوباما من منطلق مذهبي في فهم المنطقة، ليكون هدف الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط هو "التوصل إلى توازن جيوسياسي بين دول الخليج السنّية وإيران"، وهذا يعني الاعتماد على إيران كشريك أساسي[17].

وقد عبّر أوباما عن هذه السياسة في مقابلة سابقة أجرتها معه مجلة **بلومبيرغ فيوز**[18]، أوائل هذا العام، فقال: "على شركاء الولايات المتحدة من السنّة في الشرق الأوسط، قبول التغيير المقبل في علاقة الولايات المتحدة مع إيران"؛ ما يعني فك الارتباط الأمني بين أميركا ودول الخليج، بالشكل الذي ترسخ منذ مبدأ كارتر في عام 1980، والذي نصّ على أنّ أميركا "سوف تعتبر أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيتم صدّ مثل هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية"[19].

---

[15] "المعارضة السورية المسلّحة ترفض دعوة الأمم المتحدة للتشاور"، جريدة **السفير**، 14 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://assafir.com/Article/5/419525/SameChannel

[16] خطار أبو دياب، "القمة الأميركية – الخليجية على محك عقيدة أوباما"، جريدة **العرب**، 9 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://www.alarab.co.uk/?id=51860

[17] المرجع نفسه.

[18] المرجع نفسه.

[19] المرجع نفسه؛ وانظر كذلك إلى شرحٍ لمبدأ كارتر في: نبيل سالم، "أهداف ومخاطر السياسة الأميركية في الخليج (2-3)، مبدأ كارتر رسخ أطماع واشنطن في النفط العربي"، جريدة **البيان** الإماراتية، 31 كانون الثاني/ يناير 2003، على الرابط:

وبدلًا من ذلك، تشجّع إدارة أوباما على قيام نظام أمني خليجي، يكون على تنسيق وتعاون مع أميركا، ويقوم بالوظائف الضرورية ويساهم في صناعة حالة من الاستقرار وتوازن القوى التي تسمح لأميركا بمرونة أكثر في علاقاتها الإقليمية، بحيث لا تُجبر على الاصطفاف مع جهة أو قوة ضدّ أخرى. وكان أوباما صريحًا، في هذا المجال، عندما قال "إنّ على العرب حلّ مشكلة سورية ومواجهة نظام الأسد"[20].

لذلك، تأتي قمة كامب ديفيد في سياق سياسة إدارة أوباما لإعادة ترتيب المنطقة، بعد احتواء إيران النووية، وضبط اندفاعتها وتحديدها؛ ما يعني ترسيم حدود القوة التي من الممكن أن تصل إليها حتى عقد من الزمن. وفي حال اكتمال الاتفاق، ستعمل أميركا على تحويل إيران، عبر آليات سياسية واقتصادية، إلى بلد مندمج ومنضبط في البيئة الدولية. بالنسبة إلى دول الخليج العربي، لا تشكل هذه الرؤية حالة مطمئنة على الإطلاق، لأنها لا تتعامل مع المملكة العربية السعودية كشريك إستراتيجي تاريخي، وكأحد أعمدة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وتخشى الدول الخليجية أن يكون الاتفاق النووي دافعًا لإيران إلى المزيد من التوسع في المنطقة، خصوصًا أنها ستحصل على مبالغ كبيرة بعد رفع العقوبات عنها.

2. دول الخليج والدور المنتظر في سورية بعد قمة كامب ديفيد

جاءت قمة كامب ديفيد بناء على طلب أوباما لاحتواء تداعيات الاتفاق النووي المنتظر مع إيران، بجدول أعمال مؤلف من شقين، أحدهما يتعلق بالاتفاق المزمع توقيعه بين إيران والمجتمع الدولي في نهاية حزيران/ يونيو 2015 حول برنامجها النووي، وتداعياته على أمن المنطقة، وطبيعة التحالف القائم بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي، والثاني يتناول السياسة الإيرانية التوسعية في المنطقة.

بالنسبة للشقّ الأول، مهما كانت نتائج قمة كامب ديفيد، يسود شعور أن التعهد الأميركي الأمني تجاه دول الخليج العربي لم يعد راسخًا، بل إن واشنطن تسعى لنسج تفاهمات جديدة لن تكون، حكمًا، في مصلحة الحصانة الأمنية للخليج العربي، خصوصًا مع رفض واشنطن لفكرة معاهدة دفاعية مع مجلس التعاون، على غرار ما

---

http://www.albayan.ae/opinions/2-3-2003-01-31-1.1266276

[20] "قمة كامب ديفيد.. حسابات الربح والخسارة بين الحلفاء"، جريدة **الرؤية** العمانية، 9 أيار/ مايو 2015، على الرابط:
http://bit.ly/1Ldy41G

هو حاصل مع "إسرائيل". أما بالنسبة للشقّ الثاني، سيكون الاختبار الحقيقي لسياسة أوباما وعلاقات إدارته بدول الخليج في إقراره بعدم السماح لإيران بلعب دور في اليمن، وكذلك في تغيير موقفه المتردّد حيال الوضع السوري، واحترام الموقع العربي الخليجي في إعادة تنظيم المنطقة، وسيكون الوضع في سورية بالضرورة في قلب المحادثات، في ضوء إصرار خليجي على إخراج إيران منها[21].

على العموم، شارك قادة الخليج في لقاء كامب ديفيد وهم مسلّحون ببعض عناصر القوة، خصوصًا بعد انطلاق "عاصفة الحزم" التي أعلنت سياسة خليجية جديدة تقوم على مواجهة الخطر الإيراني مباشرة، إلى جانب سعيهم لتوسيع علاقاتهم السياسية والعسكرية مع الدول الكبرى الأخرى، وفي هذا السياق أتت مشاركة الرئيس الفرنسي في القمة الخليجية الأخيرة التشاورية في 5 أيار/ مايو الماضي.

لم تقم إدارة أوباما طوال السنوات الأربع الماضية بأي دور فاعل لوقف الكارثة السورية، وتركت الوضع السوري والإقليمي يتفاعل بشكل فوضوي، ما يساهم في زيادة النزيف المادي والبشري والروحي في سورية، وهو الأمر الذي يشكل عنصر أمان واستقرار بالنسبة لـ "إسرائيل" إلى أمد طويل. فعندما تحولت الثورة إلى حالة عسكرية، رفضت أميركا تسليح المعارضة المسلحة، تحت ذريعة خطر وقوع السلاح بيد عناصر إرهابية، بينما استمرت بتزويد الجيش العراقي الذي تديره قيادة طائفية، ليتكرر وقوع السلاح بيد تنظيم "داعش".

تشترط الإدارة الأميركية لدعم المعارضة السورية المسلحة، ويبدو أن هذا ما توصلت إليه قمة كامب ديفيد، أن يكون هناك خطة عسكرية–سياسية واضحة لمرحلة ما بعد الأسد، تضمن استقرار الأوضاع، والحفاظ على بنية المؤسسات السورية، وضمان حقوق وحماية الأقليات، إضافة إلى حلّ سياسي يمنع نشوب حرب "ميليشاوية" طويلة في سورية، كما هو الحال في ليبيا، ومحاربة التنظيمات المتطرفة، ولا تزال أميركا تتردّد إزاء مقترحات من الجانبين التركي والعربي لإقامة مناطق عازلة، أو توفير غطاء جوي لقوات المعارضة.

هذا كله يتطلب المزيد من الوقت، وهو ما ظهر في تصريحات أوباما الأخيرة بعد القمة، التي وصف فيها الوضع السوري بـ "المعقد جدًا" وأنه "لا توجد بوادر في الأفق لحلّ قريب"، بينما رأى أن "الجهود في سورية يجب

[21] أبو دياب.

أن تكون عبر تحالف دولي، لذلك فإن التدخل الأميركي لم يكن ليوقف الحرب الأهلية في سورية"، بحسب وصفه[22].

خامسًا: آفاق ومسارات

1. توجهات الدول الكبرى والإقليمية في ضوء الواقع الراهن

لكي نفهم مسارات الوضع السوري، ينبغي وضع عدد من المحدّدات الموضوعية الأساسية التي تحكمه، على الرغم من الفوضى الإقليمية والمحلية التي تكتنفه:

أ. تعد العوامل الإقليمية والدولية هي الفاعل الأساسي اليوم في الوضع السوري، أما العوامل المحلية السورية فبات تأثيرها غير حاسم أو ضعيف، ولن تتضح صورة الوضع السوري بشكل نهائي إلا بعد حصول اتفاقات إقليمية – دولية معقدة، وبعد أن تكون الدول، الإقليمية خصوصًا، قد استنفدت ما في جعبتها من عناصر القوة والمناورة. ولكن في الوقت ذاته، وفي سياق الصراع على المنطقة وسورية، تدرك الدول الإقليمية (السعودية وإيران وتركيا بشكل أساسي) أنه لا ربح، ضمن المعطيات الراهنة، بالضربة القاضية، ولذلك ستعمل على كسب المزيد من النقاط من أجل تعظيم المكاسب لاحقًا. وفي الوقت ذاته، تعد هذه الدول منشغلة بأوضاعها الداخلية، فلكلٍ منها مشكلاتها الخاصة، ولذلك ستسعى بالضرورة للموازنة بين همومها المحلية، وموقعها في الصراع الإقليمي مع الدول الأخرى المؤثرة.

ب. هناك تخوف دولي عام من أنّ انهيار النظام سيترافق مع محاولات جهات عديدة في الداخل والخارج تحقيق انتصارات خاصة بها، ومحاولة التنظيمات المتطرفة إحكام قبضتها على مناطقها ومناطق أخرى مجاورة لها، وقيام أمراء الحرب بتعزيز سلطتهم في مناطقهم، والسيطرة على مناطق أخرى. لذلك، لم تكن انتصارات المعارضة المسلحة في إدلب وحوران، مقلقة لـ "حلفاء النظام" فحسب، بل كانت أيضًا مقلقة لـ "أصدقاء

[22] محمد أبو زيد، "واشنطن تطور آلياتها في التعاطي مع ملفي سوريا والعراق"، **راديو أنا**، 19 أيار/ مايو 2015، على الرابط: http://bit.ly/1SjL8GM

الشعب السوري"، خصوصًا أميركا وأوروبا وبعض العواصم العربية، وهذا ما قد يعيق حاليًا تثمير الانتصارات الأخيرة على قوات الأسد سياسيًا. ومردّ القلق "احتمال سقوط الأسد قبل الأوان"، والخشية من طبيعة المنتصرين الذين ليسوا من مقاتلي "الفصائل المعتدلة"، بل من فصائل إسلامية بعضها مدرج في قوائم الأمم المتحدة كـ "تنظيمات إرهابية". فالمخاوف الأميركية من التنظيمات الإسلامية المتطرفة ليست أقل من المخاوف الروسية بشأن انعكاسات زيادة نفوذ الإسلاميين في منطقة الشرق الأوسط ليمتد إلى الدول الإسلامية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، على الرغم من الخلاف الأميركي – الروسي بشأن "اليوم التالي" لسقوط النظام. إنه الخوف من حصول حالة من الفوضى شبيهة بتلك التي حصلت، وما تزال مستمرة، بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق في نيسان/ أبريل 2003، أو الخوف من حدوث حرب أهلية مستمرة والدخول في المجهول، كما حدث في أفغانستان في أعقاب انسحاب القوات السوفياتية في عام 1989، بعد نحو عقد على احتلالها.

لقد صمد النظام السوري، طوال السنوات الأربع الماضية، بشكلٍ رئيسٍ، بفضل الدعم الواضح له من جانب بعض الدول (روسيا وإيران)، وصمت القوة العظمى في العالم (أميركا) حيال سياساته. واليوم، حتى لو أظهرت بعض الدول الإقليمية (السعودية وتركيا وقطر) شيئًا من التصميم على رحيله، فإنّ هذا لا يعني بالتأكيد أنّ نهايته قريبة؛ فهناك عدّة عقبات لا تزال تحول دون ذلك، فقد وضعت الإدارة الأميركية، دائمًا، مسألة البديل المقبول كعصا في دولاب التغيير، وكحجة لتبرير التقاعس الدولي الذي ترك الوضع السوري يصل إلى الحالة المزرية الراهنة، وهذا ما كفل طوال الوقت تقييد الحلفاء الغربيين والإقليميين للمعارضة السورية. كذلك، لا يزال النظام يمتلك موارد وقدرات لا يستهان بها، تمكّنه من الاستمرار بالقتال إلى أمدٍ طويل، ولا تزال الكتلة الأكبر من "الأقليات" الدينية والطائفية تربط مصيرها بمصيره، بحكم التجييش الذي قام به النظام من جهة، والخطاب السلبي لبعض جهات المعارضة.

لكن يبدو أنّ الفواعل الإقليمية، ونسبيًا الدولية، اقتنعت خلال الفترة الماضية بضرورة تحقيق نصرٍ على النظام، اعتمادًا على القوى الموجودة على الأرض، بغضّ النظر عن توجّهاتها، على أن يجري العمل في ما بعد على ترتيب أوضاع الفصائل العسكرية، وتعديل توجهات بعضها، خصوصًا "جبهة النصرة" التي تعمل بعض الدول على دفعها لتغيير خطابها أو شقّ صفوفها جديًا. لكنّ نقطة الضعف الأساسية في المكاسب الميدانية الأخيرة

للمعارضة المسلحة أنه لا يمكن تثميرها سياسيًا، فالقوى العسكرية التي أنجزتها غير مقبولة دوليًا، ولا يمكن قبولها سوريًا كممثل سياسي. لا يمكن لقوى أساسية منها، مثل جبهة النصرة، الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وذلك في الوقت الذي تستطيع فيه إفشال أي حلّ سياسي ما لم يكن هناك ضغط إقليمي واضح عليها. من جانب آخر، لا تطرح المكاسب الأخيرة تحديات على نظام الأسد فحسب، بل أيضًا على أصحابها من المعارضة السياسية والعسكرية، وفي مقدّمها مدى استطاعتهم على إدارة المناطق التي بحوزتهم بنجاح، أي إثبات أنّ بإمكانهم تحويل المكاسب الميدانية إلى نماذج إيجابية تحوز على ثقة السوريين والمجتمع الدولي.

ومع ذلك، كان هذا النصر ضروريًا لإعادة إحياء المسار السياسي، لكنه بالمقابل، ضمن المعطيات الراهنة، سيبقى محدودًا بحكم الخطوط الحمراء التي تضعها القوى الدولية أمامه. إذ يسمح للمعارضة المسلحة فحسب بالتقدّم العسكري وفق الحاجة لإجبار النظام السوري على تقديم تنازلات تسمح بحدوث انتقال سياسي، إلى جانب وجود خطوط دولية حمراء جادة تمنع التقدّم في مناطق محدّدة، مثل منطقة الساحل السوري. كذلك، هناك ما يحدّ من هذه الانتصارات ميدانيًا؛ إذ تقاتل فصائل المعارضة العسكرية على جبهتين، جبهة النظام وجبهة تنظيم "داعش"، ومن ثمّ تحتاج إلى مساعدات عسكرية جدّية لتغيير موازين القوى بشكل حاسم لمصلحتها، لكن الواقع الميداني لا يشير إلى وصول أيّ أسلحة نوعية إليها.

تميل تركيا لفرض منطقة آمنة في الشمال، ودعم المعارضة المسلحة فيه، وهذا قد أصبح مقبولًا أميركيًا بشكل عام، شريطة التزام محاربة الإرهاب، وعدم الدخول إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. لكن ذلك لم يجد طريقه إلى التنفيذ بعد، ويبدو أنه رهن البرنامج التدريبي للمجموعات "المعتدلة" من المعارضة المسلحة. بينما يتجه الأكراد في سورية بشكل متزايد، على الرغم من خلافاتهم الداخلية الكبيرة، نحو تحقيق المزيد من الاستقلالية، وهذا السلوك مدعوم من جانب أميركا والأوروبيين عمومًا.

أما النظام السوري فيعمل على استيعاب التراجعات الأخيرة، والانسحاب من المناطق التي ليس بوسعه الاحتفاظ فيها، أو المناطق التي تكون كلفة البقاء فيها عالية. فقد تبلَّغَ الأسد، بحكم المكاسب الأخيرة للمعارضة المسلحة، بتبدّد الأمل كلّيًا في الاحتفاظ بسورية كاملةً، وبات لزامًا عليه الاحتفاظ بالأجزاء "الحيوية" من سورية لاستمرار نظامه إلى فترة من الزمن. وفي الوقت نفسه، يقوم بعمل سياسي وميداني دؤوب لإظهار المعارضة المسلحة

بجميع فصائلها، والخصوم كافة، في خانة تنظيم "داعش"، فهذا يمنع العالم من التفكير برحيل نظام الأسد، ويشدُّ من أزر بيئته الحاضنة.

أما بالنسبة لإيران التي فوجئت بعاصفة الحزم في اليمن، فيبدو أن ردّة فعلها تجاه انكسارات حليفها ستكون مختلفة عن دورها في اليمن لاعتبارات عديدة، أهمها موقع سورية الجيوسياسي في المنظومة الإستراتيجية الإيرانية، على الرغم من أنّ فعلها سيبقى محصورًا بالتوازن الإقليمي مع المحور السعودي التركي القطري من جهة، وبالأحوال الجديدة التي سيفرضها توقيع الاتفاق النووي النهائي في أواخر حزيران/ يونيو 2015 من جهة أخرى؛ أي أنّ بإمكانها المساهمة في إيقاف تراجع النظام السوري ميدانيًا في أحسن الأحوال، لكن ليس بإمكانها تحقيق انتصار عسكري نهائي على فصائل المعارضة. وسيكون التركيز العسكري الإيراني على منطقتي دمشق والساحل السوري، ولذلك أرسلت إيران، في الآونة الأخيرة، عدة آلاف من المقاتلين، معظمهم من الميليشيات العراقية، إلى هاتين المنطقتين[23]. كما زار قائد فيلق قدس الإيراني، قاسم سليماني، مناطق في ريف اللاذقية للمرة الأولى، وقد بدأها بمنطقة "جورين" التي تقع على نقاط التماس مع قوات المعارضة التي تتمثل بـ "جيش الفتح"، بهدف دخول الضباط الإيرانيين للإشراف والمساعدة في معارك الساحل السوري، وهو ما يطمئن نسبيًا البيئة الحاضنة للنظام، خصوصًا بعد تصريحاته النارية التي وعد فيها بـ "أنّ التطورات في سورية خلال الأيام القليلة القادمة ستُفاجِئ العالم" في ضوء التعاون والاتفاق بين القادة العسكريين الإيرانيين وقادة النظام[24].

كان النظام السوري وحلفاؤه واثقين من تحقيق انتصار ساحق على فصائل المعارضة، لذا لم يسعوا، في أي لحظة، لطرح مبادرات سياسية حقيقية تحوِّل مكاسبهم العسكرية طوال عام 2014 إلى إنجاز سياسي، كالذهاب نحو تفاوض جدي على "فترة انتقالية" تحظى بقبول واسع، داخليًا وإقليميًا ودوليًا، فقد عوّلوا على ما لديهم من أوراق سياسية وعسكرية، داخلية وإقليمية ودولية، كما لم تدفعهم الأوضاع الميدانية المتراجعة راهنًا لتقديم أي تنازلات. ويفتقد النظام، وحلفاؤه عمومًا، إلى دينامية تعمل على تسوية سياسية مقبولة.

---

[23] "قاسم سليماني: سنفاجئ العالم من سوريا خلال الأيام المقبلة"، جريدة **القدس العربي**، 1 حزيران / يونيو 2015، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=350367

[24] المرجع نفسه.

على العموم، يمكن القول إنّ مسار الوضع السوري لم يتحدّد بعد، على الرغم من وجود مؤشرات أساسية، مثل ضعف العوامل المحلية والدولية التي حافظت على النظام السوري طوال السنوات الماضية، لكن من المؤكد أنه ستكون هناك تحركات دولية وإقليمية نشطة، سياسية وميدانية، خلال الفترة المقبلة، بحكم تعدّد عوامل الخطورة والصراع الإقليمي، والدولي أيضًا بدرجة ما، في الساحة السورية. فهناك الهزائم المتوالية للجيش النظامي وحلفائه من لبنان والعراق وإيران، وتراجع المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام السوري إلى نحو 30 في المئة من مساحة سورية، الأمر الذي بدأ يشكل مخاوف حقيقية في بيئته الحاضنة. وهناك سيطرة تنظيم "داعش" على مناطق واسعة في العراق وسورية، ومحوه للحدود، وفشل إستراتيجيات محاربته، والتخوف الجدي بعد وصوله إلى مشارف مدن رئيسة في سورية، مثل حمص وحماة والسويداء ودمشق، وهو ما دفع مؤخرًا التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ضدّ تنظيم الدولة لعقد اجتماع في باريس، لمراجعة إستراتيجيته، بعد فشل آلاف الغارات التي شنتها مقاتلاته طوال نحو العام في إيقاف تقدمه، في سورية والعراق[25]. وهناك أيضًا اقتراب عقد الاتفاق النهائي للنووي الإيراني في أواخر حزيران/ يونيو، ما يعني الانطلاق نحو بدء عقد المساومات والتسويات حول الملفات الإقليمية المختلفة، وسورية في مقدّمتها. ويضاف إلى ما سبق التأثيرات المستمرة لـ "عاصفة الحزم" في المنطقة، التي خلقت رأيًا عامّا حول ضرورة الحدّ من الدور الإيراني، ووقف تمدّده، وأهمية سورية في هذا السياق[26].

2. 2. مؤتمرات المعارضة وتحركاتها

هناك نقطة ضعف أساسية في التحركات السياسية للمعارضة؛ إذ إنّ جميع القوى السياسية التي يطلق عليها اسم "معارضة سياسية"، كالائتلاف الوطني وهيئة التنسيق وغيرها، ليست التمثيل السياسي المباشر للفصائل المسلحة على اختلاف مشاربها، وإنّ هذا الخلل البنيوي في جسم "المعارضة" يجعل من القوى السياسية آنفة

---

[25] في بيان صدر في ختام اجتماع التحالف الدولي ضد "داعش"، دعا ممثلو الدول والمنظمات العشرين المشاركة في التحالف إلى إطلاق عملية سياسية، شاملة وصادقة، "بشكل سريع" في سورية تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل تطبيق مبادئ بيان جنيف. وجاء في البيان أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد "غير قادر ولا يرغب" في محاربة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. انظر: "منسق التحالف: لا دور للأسد في أي حل بسوريا"، **الجزيرة نت**، 3 حزيران/ يونيو 2015، على الرابط:

http://bit.ly/1BfdfTu

[26] حميدي.

الذكر معارضة من دون تأثير ميداني. وما لم تفرز الفصائل المسلحة جسمًا سياسيًا يفاوض باسمها، لن تكون هناك قيمة لأي مفاوضات أو مؤتمرات سياسية، ما يعني عدم جدوى التفاوض في مؤتمر جنيف 3 الذي تسعى الأمم المتحدة لعقده، في حال ظلت القوى المسلّحة الفاعلة على الأرض غير ممثلة، أو في ظل غياب جهة سياسية تنوب عنها أو تتكلم باسمها.

لكنّ تطورًا جديدًا – كما ذكرنا آنفًا – قد حصل على وقع المكاسب الميدانية، وهو عقد أول لقاء بين المعارضين والمقاتلين في يوم 25 نيسان/ أبريل في مدينة غازي عنتاب التركية، وشارك فيه قادة الائتلاف الوطني وأهم الكتل فيه, ومن الجهة الأخرى حضر عشرات القادة العسكريين الممثلين للأغلبية الساحقة من الفصائل المقاتلة في جميع الجبهات من جنوب سورية إلى شمالها, وباتجاهاتها السياسية والفكرية كافة, وانتهى اللقاء بالاتفاق على التنسيق والعمل معًا سياسيًا وعسكريًا, والاتفاق على محدّدات أي حلّ سياسي, خصوصًا الرفض القاطع لبقاء نظام الأسد, ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم, ورفض المساس بوحدة الكيان السوري, ورفض أي وجود أجنبي سواء من "داعش" والقاعدة أو من المنظمات الشيعية والإيرانية, وتغليب الهوية الوطنية، وتأجيل أي مشاريع فكرية وسياسية مخالفة للهوية الوطنية إلى ما بعد رحيل النظام[27]. يعدّ هذا اللقاء مقدمةً مهمةً لتصحيح الخلل البنيوي في المعارضة عمومًا، لكنه يحتاج إلى كثيرٍ من المتابعة والبناء عليه، وتحويله إلى واقعٍ عملي أساسه خضوع البندقية للرؤية السياسية.

وهناك مؤتمر القاهرة الذي عُقد في 8 و9 حزيران/ يونيو برعاية وزارة الخارجية المصرية، وهو مؤتمر لقوى وشخصيات معارضة بهدف مناقشة ميثاق وطني لسورية وإقراره، ووضع خارطة طريق لتنفيذ بيان "جنيف 1" باسم "المعارضة الوطنية السورية"[28]، وقد أكد منظمو المؤتمر، قبل عقده، أنهم مستعدون للتفاوض مع وفد من الحكومة السورية على أساس اتفاق جنيف، وتأليف حكومة انتقالية. لكنّ المؤتمر أخذ صيغة الحشد والمهرجان التي وسمت كثيرًا من المؤتمرات السابقة للمعارضات السورية المتنوعة، فضلًا عن أنّ المؤتمر كان مقصورًا

---

[27] محمد خليفة، "بدء الترتيبات لمرحلة ما بعد بشار الأسد: كونغرس سوري وجيش حر كبير ومنظم وضمانات للأقليات"، مجلة **الشراع**، على الرابط: http://www.alshiraa.com/details.php?id=20205

[28] انظر "مؤتمر المعارضة السورية من أجل الحل السياسي في سورية"، القاهرة 8–9 حزيران/ يونيو 2015، على الرابط: http://ccso2015.com/

على قوى وشخصيات سياسية محددة، ووُجِّهت دعوات إلى بعض الجهات القريبة من النظام السوري، ما ترك انطباعًا قويًا أنّ الغرض من المؤتمر كان خلق معارضة سورية ذات رؤية أقرب إلى رؤية نظام السيسي للوضع السوري، من حيث قبولها بمشاركة الأسد في المرحلة الانتقالية.

لقد كان وزير الخارجية السعودي الجديد عادل الجبير واضحًا في التعبير عن الموقف من سورية في لقائه مع وزير الخارجية المصري في القاهرة قبل عقد المؤتمر؛ إذ قال إنه اتفق مع نظيره المصري على أنه لا مكان للرئيس السوري بشار الأسد، ولا بدّ من "إخراجه" من أجل التوصل إلى حلّ سياسي، وأنّ الحلّ السياسي يقوم على المحافظة على المؤسسات العسكرية والمدنية هناك"[29]. فقد كان الملف السوري موضع اختلاف غير معلن بين الرياض والقاهرة إلى أن أعلن وزير الخارجية السعودي عن الاتفاق على مرحلة انتقالية في سورية من دون الأسد.

وفي هذا السياق، جاءت مطالبة القوى المشاركة في مؤتمر القاهرة للمرة الأولى برحيل رئيس النظام السوري بوضوح، فقد دفع تغيّر البيئة الإقليمية بعد عاصفة الحزم، إلى جانب التغيرات الميدانية في مصلحة المعارضة المسلحة، في اتجاه خطاب سياسي أكثر وضوحًا من جانب هذه القوى، وربما يكون هذا التغير هو النقطة الوحيدة المهمة في هذا المؤتمر الذي صدر عنه وثيقتان: واحدة تتعلق بتصور حول سورية الجديدة، والثانية تناولت "خارطة تنفيذية" لإعلان جنيف. ولم تأتِ هاتان الوثيقتان بجديد، فهما مطروحتان بأفكارهما وأسسهما منذ أكثر من سنتين، ولم تمتلكا تلك الرؤية العملية التفصيلية التي باتت ضرورية اليوم أكثر من أي وقت سابق.

وهناك أيضًا دعوة للمعارضة السورية إلى لقاء في الرياض، والذي قد يصبح مدخلًا مهمًا لبلورة البديل الملائم إذا تأكدت المعارضة من حتمية التغيير، وإذا امتلكت مع الجهات الداعمة القدرة على فرض وثيقة مبادئ مشتركة تحظى بموافقة الفصائل العسكرية والمجتمع السوري وأميركا، إضافة إلى ضرورة بلورة خطة عملية مقبولة تجيب عن أسئلة المرحلة الانتقالية و"اليوم التالي".

---

[29] "الجبير: لن نقف مكتوفي الأيدي أمام تدخلات طهران"، جريدة **الشرق** السعودية، 1 حزيران / يونيو 2015، على الرابط:
http://www.alsharq.net.sa/2015/06/01/1352299

خاتمة

أخيرًا، ينبغي التأكيد على أنّ العوامل الداخلية في أي بلدٍ تبقى هي الحاسمة من منظور تاريخي. لذلك مهما تكن قدرات الدول الكبرى على القيام بدورٍ كبيرٍ في الوضع السوري اليوم، فإنّ رؤيتها لمسار الأحداث وتطوراته ليست قدرًا محتومًا يتعيّن قبوله أو انتظاره، فالتاريخ مليء بالمفاجآت التي تصنعها الشعوب، والعالم في حاجةٍ لجهة سورية مهما كانت رؤيته للحلول. يتطلب هذا من قوى المجتمع السوري السياسية والمدنية والعسكرية الثقة بنفسها من جهة، والقيام بمسؤولياتها في قيادة الشأن السياسي والعسكري استنادًا إلى الاستفادة من أخطائها وعثراتها خلال السنوات الأربع الماضية، خصوصًا في المرحلة المقبلة التي ستكون متخمة بالتحركات الدولية.